

على اتخاذ أية إجراءات ذات معنى يمكن ان تمس باسرائيل ومصالحها ، محليا وعالميا . ولكن على الرغم من ذلك ، لم تتردد اسرائيل في اتخاذ بعض الاجراءات ، على صعيد اعادة تنظيم بعض اجهزتها الامنية ، التي اعتقدت انها ضرورية لمجابهة اي تحد قد يتمخض عنه المستقبل ، ولا يقلل من قيمة الهدف « الفلسطيني » لتلك الاجراءات كونها جاءت ، ايضا ، تحديا لتطورات سياسية على الصعيد الداخلي في اسرائيل ، بعد ان استقال الرجل القوي هناك ، بن غوريون ، من منصبه كرئيس للحكومة وراح يشن حملات دون - كيشونية على وريثه اشكول ، رغم انه اختاره بنفسه . كذلك حظيت ، ثانيا ، انطلاقا الثورة الفلسطينية المسلحة في مطلع سنة ١٩٦٥ ، رغم بدايتها المتواضعة ، باهتمام بالغ لدى معظم أصحاب النفوذ في اسرائيل ، ان لم يكن كلهم ، الذين قدروها ، ومنذ اول خطواتها ، معربين عن تخوفهم من تعاضها وكانهم يستطلعون المستقبل ويخشون من ان يجدوا انفسهم ، في نهاية الامر ، في مجابهة اوضاع كهذه التي يرون فيها الآن . ولعل تصرف السلطات العسكرية الاسرائيلية بتلك الطريقة العصبية التي تصرفت بها مع اول أسير من حركة « فتح » يقع في أيديها ، محمود حجازي ، وأصدار حكم بالاعدام عليه من قبل محكمة عسكرية اسرائيلية ، بعد ان وجهت اليه تهمة لا تستوجب اصدار مثل هذا الحكم بحسب أي عرف دولي ، ورغم ان حكما كهذا لم يصدر بحق أي لاجئ فلسطيني كان قد دخل اسرائيل في السابق وقام بأعمال مماثلة او أكثر منها ، ثم اضطرارها الى إعادة المحاكمة وتخفيض الحكم الى السجن المؤبد ، بعد ان كادت المسألة تتحول الى فضيحة شبه دولية ، خير دليل على نية تلك السلطات في العمل على خنق ذلك الكفاح المسلح في مهده ، وقبل ان يستفحل أمره ويصل الى ما وصل اليه حاليا .

لم تستطع اسرائيل ، بالطبع ، اتخاذ أية إجراءات تذكر لمجابهة تلك التطورات ، المتمثلة في اقامة منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الرسمي العربي وبروز فكرة الكفاح المسلح الى حيز الوجود على الصعيد الشعبي الفلسطيني ، خارج حدودها . ولكنها ، في مقابل ذلك ، سرعان ما فتحت عينها لاعادة النظر في اوضاع تلك القلة من العرب الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون داخلها منذ سنة ١٩٤٨ ، ويشكلون ما يزيد قليلا عن عشر سكانها ، واتخاذ اجراءات قد تمنع تسرب « العدوى » عبر الحدود اليهم . وكانت اسرائيل قد اتبعت ، منذ قيامها ، سياسة عدوانية واضحة المعالم تجاه تلك الاقلية من العرب الفلسطينيين تمثلت ، باختصار ، في فرض الاحكام العسكرية الدائمة عليهم ومصادرة اراضيهم وتضييق سبل العيش أمامهم ، بالإضافة الى التنكر لحقوقهم القومية ، الى ان وجدت ان اغلبية اولئك السكان تبادلها عداء بعداء . واذا كانت اسرائيل قد استطاعت « احتواء » ذلك الموقف العدائي للسكان العرب ، بعد ان تكفلت اجهزتها الامنية « بمعالجته » ، فقد اقتنعت بعد تلك التجربة ، من ناحية ثانية ، انها لن تستطيع الاستمرار في ذلك طويلا ، بينما راح بعض المسؤولين الاسرائيليين يبدون تخوفهم من امكان تأثير التطورات الخارجية على الصعيد الفلسطيني على اولئك العرب ودفعهم الى السير في طريق لا تحمد عقباه بالنسبة لاسرائيل . وقد كان هذا الشعور الذي ساد لدى اولئك المسؤولين الاسرائيليين فاتحة لمداورات ، استمرت فترة غير قصيرة ، توصلت الاجهزة الاسرائيلية المعنية في نهايتها الى نتيجة تقضي بتغيير سياسة اسرائيل الرسمية تجاه سكانها العرب وذلك ، على وجه التحديد ، بالغاء قيود الحكم العسكري التي كانت مفروضة على الجماهير العربية وقصرها على قلة من « المشاغبين » العرب ، والعمل على « استيعاب » السكان العرب هناك في حياة الدولة ومحاولة حل مشاكلهم المعيشية . وعلى الرغم من ان هذه السياسة الاسرائيلية